

موقوف الاسم والشهاده ولا بد من جميع ذلك من رتبة اللفظ حاله
قبل اللفظ كالتقدم في الشهادة على الاقوال واليد في اللفظ عليه
والاولى في قوله ويديه ما يده وقوله مطلقا لم يوقع في اسمه ونسبه
ام لا وقوله مع غيره لا يكون مقر او منزله وح الثانية اي فيما اذا كانت
يد الموقوف عليه في اليد اللفظي قبل اياها او وضع يده على فله حال
السلف والاولى في كل الاحتمالات ان غير المصوب لكم في اذنه باسمه لو تخاف
ولا الوطى يجوز باللفظ اي ومسي الشهادة على العلم ما لم يكن
الروض وبهذا حصل الفرق بين الوطى والشهادة قبل ان يد المار
خلافه بعد ذلك فمخ عدم التهمة انما جاريتشيد لا من اخر
اي التحصيل اي حيا في وقوله عطف على بعد وقوله ميت
لفظ غير تركت معقول والديون فاعل ما هو ولى او وصي
او وكيل في نفسه ان يمد به بعد ذلك ولا يري في حاكم به فيلزم في التهم
قبل الابدان اي بعدة بالاولى انه سبحانه الطبيعي لا كسب الشهادة
معنى ان قد افسر شهاده في وقت الحيا ومكانه قبلت لروا
المتمم من الروايات والاعلم في الحفظ والضبط هكذا
وضيح السنج وح نظير او الاعلى وهو كزيف ولايتها
مبادرا وهو من قاعده من السجل مبادرا او انه عوقب
بجرائد حيا لكونه اي المصور في اية في عهده والاستشهد
وتعمد وكفوف ولا يوافقون ولا يوافقون في قول
على الشهادة الحسبة او على ما اذا لسي ما احب الحف ان يشهد في كرو
ان يشهد ان بان شهادته بوجوب ذلك في احدى بتخصيص
وكيف يصحها بغيره اي الترخيم بسبب مصاهرة لان خصت
جهتها اي الوصية والوقف حقوق الامم اي ولا يقبل فيها
شهادته الحسبة لا تسمع اي كفتا شهادتها ولا لا حاف
اي في الرض ومن له الحف وهو الله تعالى لا يرضى في الظب

اي

لا يجبا كحيا كمتعد الفتى عفاي
الاشارة اي هو اسم مصدر لا عفا لا مصدر لفتى مطا وعبر في عود
صاير يصح اليه كذا يودي في تصور في الترجمة لا من الفري
لمنعه عفا عليه بلا اتفاق وقد ذكره انهم يقولون ومن ملك
ما هو ذم قولهم ان يكون الاستقلال والاطلاق كما عبر به غيره
لا في ما يخرج به اليه ويخونه وانظر اليه بماذا لانه في معنى التوب
وهو حرام ليع اذا رسل وتكون ما كولا ليعصدا باحتساب ليعده جار ولاخذ
العه فقط في على الجدار وقوله تعالى في وحده زيد اليه حارسة
لما عفا النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث من الغائب
قال فلما سمعوه من لائل الفلم بضم الهمزة واما بغيرها فهو
الخذ في المصدر قد يخلف اليك في الامر من الرجل وعفا العبد من
الذمة مع اختلاف فرجهما في لوانظر في كتاب الحنف والفتا
حتى هل عفا العضو الايد منه سعام لا راجع واجاب بغير
بانه يفتى لان اخني في نفس الامر ما ذكرها وانني امر وتولية الرواية
الثانية في كلام النبي الذي ذكرها على سبيل ورود في الجواب
الشارح في كلام النبي احسن من الاول ليعقن الاول بان فانه
كحليل في الكفر الذي هو الخشن الكبار حتى من الزنا نسمة
الشيء الا انما جوهره اهلا للبرع لعله ليس له قوله
جاء المرفوع في ملكه ومن وكما عطف على قوله من كل مال
لزم ما وليه اي بسبب قبل فقط في اليه اي في الولي على
المبي وكفاة الفل ان قاسم بشرط العتق او اشتراك
بشرط الاعناق فلم يفتد فادركه على اتفاقية فافتد بها
كالمبيع ونسب ولا يراه في وقاية ثوبه الولاح ان السيد
لواستمر ونه بالولا مسام كما في اهل من المموس وهو ما عفا
ولا يصح عفا موقوف كان الشايب ذكر هذه السبل في الكلام

م

ل
٤٦٦